

النائب مهدي عبدالسلام: إجراء الانتخابات هزيمة للمشاريع الصغيرة



«الميثاق»/خاص:
أكد الدكتور مهدي عبدالسلام- عضو مجلس النواب- أن تهديدات المشترك بالفوضى وإجراء التحالفات مع المخربين والمتمردين وغيرهم من الخارجين على القانون، تعد إنذاراً بالزيد من الأعمال الإرهابية التي ترعاها تلك الأحزاب تحت مسمى النضال السلمي.
مشيراً إلى أن العناصر الخارجة على النظام والقانون في بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية يسببون في مشاريعهم المشبوهة وفقاً لتوجهات قيادات في المشترك وتحديدًا من الحزب الاشتراكي اليمني الذين هم على تواصل مستمر معهم.
وقال عضو مجلس النواب عن الدائرة (20) محافظة عدن في

أكد برلمانيون أن مجلس النواب أفضل تهديدات المشترك للجوء الى الشارع من خلال تصويته على قائمة القضاة لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات.
وقالوا في حديث لـ«الميثاق»: إنه ليس أمام المشترك الآن سوى تحكيم العقل ومراجعة الضمير للحاق ببقية الأحزاب والتنظيمات السياسية وجماهير الشعب لخوض الانتخابات التنافسية والتي ستكون أكثر نزاهة وحيادية ورقابة دولية.
مؤكدین بأن الشعب أكثر تحمساً لإنتاج هذا العرس الديمقراطي وتفتوت الفرصة على المتأمرين والحاقدین على الوطن ومكاسبه وثوابته..
بعد التصويت الحاسم على قانون الانتخابات في ظل رفض نواب المشترك أن الأوان للانطلاق للخطوة الثانية والمتمثلة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات استجابة لدعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في خطابه المهم بمناسبة عيد الاستقلال والذي دعا فيه إلى تشكيل اللجنة من القضاة تلبية لرغبة أحزاب المشترك حول قضية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، كان لنا هذه الوقفة مع عدد من البرلمانيين..

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

بتصويتهم على تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة

نواب لـ«الميثاق»:

البرلمان أفضل تهديدات المشترك



في البدء اعتبر النائب عبدالله الخلاقي تهديدات المشترك بالزول الى الشارع بأنها كانت محاولة من تلك الأحزاب لإيقاف البرلمان عن التصويت لقائمة القضاة التي ضمت خمسة عشر قاضياً والتي أصدر فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح قراراً جمهورياً بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لعدد تسعة قضاة من تلك القائمة..

مشيراً إلى أن البرلمان اتخذ خطواته بنقطة تامة كونه يستند الى الدستور ونزولاً عند رغبة اخواننا في المشترك الذين سبق لهم أن طالبوا بأن تكون اللجنة من القضاة.

وقال الخلاقي:
عندما تعطي الاحزاب أكبر من حجمها فإنها تسعى جاهدة الى الابتزاز السياسي وعرقلة التنمية ووضع الصعوبات في وجه تطوير العملية الديمقراطية، وهذا ما ظهر جلياً في أساليب ومواقف أحزاب المشترك التي حيرت الجميع في مطالبها..

مضيفاً: المشترك أصبح تائها في مواقفه ومتخبطاً في توجهاته فهم وحدويون في صنعاء وحراكيون في الجنوب وحوثيون في صنعاء، وهذا تخبط واضح في عدم وضوح الرؤية لديهم كون تكتلهم في أساسه جمع أحزاباً متعارضة في الرؤى والتوجهات والمبادئ.

ودعا الخلاقي أحزاب المشترك الى تحكيم العقل، فمزال في الوقت متسع لتدارك الموقف والانخراط في التحضيرات للانتخابات، كما أن عليهم أن يتروكوا الأحلام والأوهام التي تراوهم لأن من الصعب أن يزايد أحد على الشعب بأن الانتخابات ستزيد الأمور سوءاً، فالشعب شب عن الطوق وأصبح أكثر وعياً من قادة الأحزاب وهو الأدرى بمصلحته والمراهنة عليه لعرقلة الانتخابات ضرب من المستحيل.

وطالب الخلاقي اللجنة العليا للانتخابات بسرعة اتخاذ الإجراءات التحضيرية للانتخابات في موعدها حتى لا ندع فرصة للطاير الخامس المتربص بهذا الاستحقاق الشعبي.

أفضل الحلول

□ الى ذلك أوضح النائب عبدالوهاب العامر بأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة أفضل الحلول لإنهاء الخلافات الحزبية التي

أثيرت حول تشكيل اللجنة كما أنه يعد نزولاً عند رغبة الأحزاب وخصوصاً «المشترك».

وقال العامر: كانت قضية اللجنة مشكلة بحد ذاتها وعلقت عليها كل الخلافات وأصبحت نقطة ابتزاز أو

تهديد لمستقبل الديمقراطية وحسمها من القضاة سيقطع السبل المؤدية الى تفاقم المشاكل وأساليب المخالطات والابتزاز والاستغلال السياسي التي دأبت عليه بعض الأحزاب.

مشيراً إلى أن القضاة سيكونون أكثر كفاءة ونزاهة وحيادية واستقلالية ومن يقل غير ذلك فإما أنه استمع للمشترك أو سار على

البرلمانانية



نصر زيد محيي الدين

الشعب والديمقراطية

ما لم نستطع فهمه حتى الآن هناك من لا يزال يتصور أنه بغير الممارسة الديمقراطية يستطيع أن يحقق أية أهداف وطنية أو خدمية أو تنموية أو حتى حزبية..

إن الدعوات التي تطلقها بعض الأحزاب الآن بأن الإجراءات التي تتخذها المؤسسة التشريعية التي ستؤدي إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ابريل القادم غير شرعية وغير دستورية تظل دعوات قاصرة أو ذات مغاز وأجندة أخرى لا تحمل في محتواها سوى مصالح حزبية أنية أو مشاريع تدميرية انقلابية على الديمقراطية.

تستطيع تلك الأحزاب وببساطة معرفة أهمية الديمقراطية من خلال الإصرار العجيب لشعبنا الأبي الذي ضرب أروع الأمثلة في تمسكه بحقه الدستوري، حيث أبدت غالبية الجماهير امتعاضها من اتفاق فبراير بين الأحزاب والذي أفضى إلى التمديد لمجلس النواب سنتين إضافيتين، كون تلك الجماهير تدرك جيداً أن أي تأخير للاستحقاق الديمقراطي ولو ليوم واحد لا يخدم الوطن ولا يحسن الاحوال ولا يعزز التجربة الديمقراطية، وبالتالي كان إدراكها مساوئ التأجيل صحيحاً وسليماً، ولا تزال تلك الجماهير العظيمة تعيش في قلق على مستقبل نهجها وتجربتها الديمقراطية خلال الفترة السابقة في ظل متابعتها للحوارات الفاشلة بامتياز والتي كانت تجرى بين الأحزاب التي وقعت اتفاق فبراير الذي أفضله في الحقيقة أحزاب المشترك لكنرة الأدلة على ذلك، فالجميع يدرك حجم التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام من أجل التوافق السياسي وضمان حق الشعب في إجراء انتخاباته في موعدها المحدد، لكن تلك التنازلات قابلها المشترك بمطالب تعجيزية وصلت حد انتهاك الثوابت الوطنية من خلال المطالبة بالفيدرالية والكونفدرالية، والاتحادية.

وحشود الجماهير تدرك ذلك ما جعلها تضع يدها على قلبها خوفاً على الديمقراطية من المتربصين وهذا ما لم يحدث إطلاقاً كون الإرادة الشعبية أقوى من أوهاام ومخططات اعداء الوطن ومنجزاته، فها هو القانون الجديد قد صدر وتشكلت اللجنة العليا للانتخابات وبدأت الجماهير تحشد المجاميع سعياً لإنجاح حقها الدستوري ضاربة عرض الحائط بكل تلك الدعوات المعادية للوطن ومكاسبه وثوابته.. فليعلم أولئك المعارضين للديمقراطية الساعين لتعطيل الانتخابات أن الشعب يعي مصلحته تماماً ولا يمكن أن يفرط بها. □

ضمانة أكيدة

□ ووفقاً للنائب عبدالقادر الدعيس فإن رفض المشترك لإجراءات البرلمان في إقرار قانون الانتخابات والتصويت على اللجنة من القضاة يأتي في إطار نهجهم وممارستهم الدؤوبة في الاعتراض على كل شيء تقوم به الاغلبية البرلمانية وإن كان لصالحهم.

معتبراً تشكيل اللجنة من القضاة سيكسب الانتخابات ضمانة أكيدة للنزاهة والشفافية ودرءاً للشكوك التي يطرحها المشترك في كل انتخابات بخصوص إجراءات اللجنة، إضافة الى كون اللجنة من القضاة وكذلك قانون الانتخابات الجديد مطالب لتلك الأحزاب لسبق وأن أقامت الدنيا ولم تقعدوا من أجل تحقيق تلك المطالب.

وقال الدعيس: إن على أحزاب

المشترك أن تعي تصرفاتها وأن تلجأ الى الانتخابات كحل سليم للوصول الى أهدافها وأن تعول على الشارع في التصويت لبرامجها وليس لتنفيذ مشاريعها.. داعياً جماهير الشعب الى هبة غير مسبوقة لإنجاح الانتخابات وتفتوت الفرصة على كل متأمر أو عدو لهذا الوطن ومكاسبه العليا.

قرار صائب

□ ووصف النائب أحمد شائع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بالقرار الصائب واخصاماً للمشاكل التي كانت تأتي من ذلك المنفذ الديمقراطي، وقال:

إن تشكيل اللجنة من القضاة حل وسط ارتضته كافة الأحزاب، ومن يرفضه الآن ففي نفسه شيء من العداء لهذا الاستحقاق.

مضيفاً بأنه إذا كانت أحزاب المشترك لا ترغب الدخول في الانتخابات القادمة فهذا شأنها لكنه لن يكون على حساب إجراءات البرلمان أو خيار الشعب أو مستقبل الديمقراطية أو المكاسب الوطنية.. ومن يفكر بأن لديه أساليبه في عرقلة الانتخابات فلدى الشعب ايضاً أساليبه وطرقه الوطنية لإفشال المؤامرات التي تستهدف استحقاقه وخياره ونهجه الديمقراطي، كما أن القانون سيضع حداً لكل دعاة الفوضى والتخريب. □



زيد أحمد محمد طه

من مواليد 1948م
- مديرية المضاربية والعامري
- محافظة لحج
- عضو مجلس النواب
- الدائرة (74)
- عضو لجنة المياه والبيئة
- دبلوم علوم عسكرية

سيرة برلمانية

الخلاقي: تشكيل اللجنة العليا للانتخابات أغلق باب الابتزاز

شائع: رغبة الشعب في إنجاح الانتخابات أقوى من تهديدات المشترك
الدعيس: ندعو المشترك إلى تحكيم العقل والانتخابات



شائع



الخلاقي

العامر: الدستور كفل حق الانتخابات وليس الفوضى

ركبهم ونهجهم الذي لا يستند سوى الى الاحلام والأمانى.
وحمل العامر المشترك تبعات تهديداتهم بالجوء لتحريض الجماهير كون ذلك سيخلق آثاراً سلبية على الوطن والتنمية والخدمات ولن يؤثر على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، ولن يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

البرلمان يخاطب الحكومة بإزالة مخالفة أحد الوزراء



نبيل عبدالرب

□ أقر مجلس النواب أمس الأحد مخاطبة رئيس الحكومة بإزالة مخالفة المادة (136) الدستورية بجمع د. عبدالكريم الأرحبي بين وزارة التخطيط وإدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وقال القوسي إن عرقلة القرض يعيق التنمية في اليمن وأيده النائب عبدالحميد فرحان.

وفيما قال رئيس البرلمان يحيى الراعي إن البرلمان لن يتعامل مع الوزير المخالف وبذات الوقت طرح القرض دعاً، أوضح رئيس الأغلبية المؤتمرية سلطان البركاني أن البرلمان هو المعني بالوقوف ضد المخالفات الدستورية، أما الطلب من الآخرين، الحكومة، بإزالتها فهو فضيحة الفضائح بحسبه، مؤكداً أن لا أحد يقف ضد التنمية لكنه تسال عن سيلتزم بتوصيات القرض إذا كان المعني هو الوزير المخالف.

وبالمقابل قال النائب علي العمري إن هناك مخالفات دستورية من آخرين غير الأرحبي داعياً مع النائب علي المعمرى للوقوف ضد كل المخالفين للدستور.
وأضاف العمري: يبدو أننا نحتاج مع كل مخالفة لقرض حتى نزيلها. □

من ناحيته حذر النائب نبيل باشا من سير النواب فيما أسماها سابقة بربط المخالفة الصادرة من شخص بقرض يهم البلد مطالباً بالمصادقة على القرض وإلزام الحكومة بإنهاء المخالفة، ما لم يتحرك النواب في إجراءات حجب الثقة عن الوزير وفقاً للباشا.

توصيات برلمانية

من توصيات لجنة الزراعة والري والثروة السمكية

الخارجية وإدارات الوحدات الاقتصادية من استخدام المخصصات المالية الممتدة.
- ربط البيانات المالية للمشاريع الممولة في الموازنة المحلية بإدارة التخطيط لإدراجها في تقارير الانجاز السنوية للقطاع الزراعي.
- بذل مزيد من الجهود لتجميع بيانات الانجاز السنوي لجميع مكاتب فروع الوزارة في المحافظات وإدراجها في تقارير الانجاز السنوية.
- تفعيل الإدارة التسويقية والعمل على إيجاد المعالجات السليمة للمشاكل التسويقية، بما يضمن التسويق الناجح للمنتجات الزراعية. □

تخصيص البيانات المالية للقطاع الزراعي على مستوى أبواب الموازنة السنوية وعرضها في التقارير السنوية.
- تخفيض القيم المالية لنشاطات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وعرضها في التقارير السنوية.
- عرض بيانات حجم الساعات التخزينية للمضخات المائية المنجزة سنوياً مع بيانات النفقات المالية الفعلية السنوية.
- عمل تحقيق وإجراء محاسبة حول البيانات المالية في البيانات المتعلقة بالمشاريع التنموية (مشاريع الباب الرابع) وإخفاق إدارات مشاريع القروض